موقف الحكومة من بلاك ووتر يفتح ملفات الشركات الأمنية

واشنطن تمنع دبلوماسييها من السير في شوارع بغداد

كتابة : نزار عبد الستار

في تطور هام لقضية بلاك ووتر اصدرت السفارة الامريكية امس بيانا علقت فيه جميع التحركات البرية لدبلوماسييها خارج حدود المنطقة الخضراء الى حين مراجعة اجراءات السلامة وبذلك سيكون على الدبلوماسيين التنقل جوا وتحييد عمل الشركات الأمنية.

قرار السفارة الامريكية جاء للتخفيف من وقع الحادث اثر ردود افعال متشددة اطلقتها الحكومة على خلفية الحادث وقيامها بالغاء تعاقداتها مع بلاك ووتر الا ان بيان السفارة لم يشر الى ذلك واوضح أن هذا التعليق يهدف إلى تقييم الإجراءات الأمنية للبعثة الدبلوماسية، بالإضافة إلى احتمالات اشتداد الخطر الذي قد يتعرض له الموظفون المسافرون برفقة رجال الحماية خارج المنطقة الخضراء.

وكانت الـ BBC قد نقلت عن بلاك ووتر قولها أن حراسها قد تصرفوا من منطلق الدفاع عن النفس. إلا أن وزارة الداخلية قالت إن رجال الحماية أطلقوا نيرانهم عشوائيا على مدنيين في ساحة النسور ببغداد يوم الأحد الماضي دون مبرر.

مراجعة حازمة

من جهتها قالت الحكومة إنها ستراجع كافة التراخيص الممنوحة لشركات التعهدات الامنية التي تعمل بالعراق وانها الغت ترخيص العمل الممنوح لبلاك ووتر وهي شركة امنية مقرها في نورث كارولاينا كاجراء اولي الى حين الاعلان عن تحقيقات بشأن مقتل ١١ مدنيا بنيران عناصرها كما طلبت من كافة عناصر الشركة مغادرة العراق فورا وحجز المتورطين في الحادث

ونقلت الـ CNN عن متحدث باسم السفارة الأمريكية في بغداد قوله ان وقوع الحادث جاء دفاعا عن النفس مضيفا أن عددا من عناصر الأمن بالسفارة تعرضوا لعملية تفجير قنبلة وإطلاق الرصاص عليهم. وأضاف المتحدث ان هناك نقاشات مستمرة بشأن وضع الشركة الآن بعد ان وجهت اليهم الأوامر بمغادرة البلاد من قبل السلطات العراقية.

وقال مدير العمليات في وزارة الداخلية العميد عبد الكريم خلف، ، في تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية إن السلطات العراقية ستقاضي أي متعاقد أجنبي يثبت أنه أفرط في استخدام القوة. وأضاف "فتحنا تحقيقا جنائيا ضد المجموعة التي ارتكبت الجريمة."

ضحايا الحادث

ومعظم القتلى والمصابين في الحادث كانوا من المارة كما أن بينهم أحد ضباط الشرطة العراقيين.

وفضلا عن القتلى الـ ١١، جُرح ١٣ شخصا على الأقل خلال إطلاق النار الذي حدث في منطقة ساحة النسور. وكان رجال الحماية من الشركة الامريكية يرافقون موكبا يحمل دبلوماسيين امريكيين من وزارة الخارجية.

ويقول متابعون إن الخارجية الأمريكية ترتبط بعقد مع شركة بلاك ووتر بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لحماية موظفيها ومعداتها في العراق.

ويُذكر أن رجال أعمال وصحفيين وشخصيات عامة يستعينون بخدمات آلاف المتعاقدين الأمنيين في العراق لتوفير الأمن لهم. وعادة ما يكون المتعاقدون مدججين بالسلاح غير أن المنتقدين يقولون إن بعضهم ينقصهم التدريب اللازم ويسارعون إلى الضغط على الزناد، إضافة إلى أنهم غير مسؤولين سوى أمام الجهات التي تشغلهم.

دفاع عن بلاك ووتر

من جهته قال البيت الابيض انه يأسف بشدة لفقد ارواح في العراق ولكنه أكد ان المسؤولين الامريكيين هناك يتعين جمايتهم.

وقالت دانا بيرينو للصحفيين في واشنطن "من الاهمية بمكان ان يحصل الذين يعملون لدى وزارة الخارجية والوزارات الاخرى في الحكومة الاتحادية على الحماية التي يحتاجونها." واضافت "من الواضح انها منطقة حرب ويمكن ان يتعرضوا لهجوم."

وقال شون مكورماك المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية في واشنطن ان الحكومة الامريكية لم تبلغ رسميا بأن رخصة بلاكووتر سحبت.

وأشار الى أن الاختصاص القانوني بشأن أي جريمة ربما تكون قد ارتكبت يعتمد على الظروف وشدد على أن الخارجية الامريكية لا تعلم ما اذا كانت هناك قواعد أو قوانين قد خرقت على الرغم من فقد أرواح "أبرياء".

وقالت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس للصحفيين قبل توقف طائرتها في شانون بايرلندا للتزود بالوقود في طريقها الى اسرائيل انها ناقشت الحادث مع رئيس الوزراء نوري المالكي عبر الهاتف يوم الاثنين.

وقالت رايس "أكدت له اننا مهتمون مثل الحكومة العراقية باجراء تحقيق كامل فيما حدث وبالعمل مع الحكومة العراقية لضمان ألا يحدث مثل هذا الامر."

واضافت رايس قولها انه من السابق لاوانه الحديث عن دور متعاقدي القطاع الخاص في العراق.

ولم يوضح المسؤولون الامريكيون في بغداد بعد الوضع القانوني للمتعاقدين الامنيين الاجانب في العراق ومن ذلك هل يجوز محاكمتهم على يد السلطات العراقية.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) برايان ويتمان انه من الضروري أن يتصرف المتعاقدون الامنيون بطريقة "تتفق مع قوانين ونظم دولة العراق ذات السيادة" غير انه امتنع عن قول ما اذا كانوا يخضعون للقانون العراقي.

وينظر كثير من العراقيين الى المتعاقدين الذين يعملون في العراق على انهم جيوش خاصة تتصرف منذ فترة طويلة بحصانة.

وقال وزير الداخلية جواد البولاني ان هذه الحالات وقعت أكثر من مرة وينبغي عدم التزام الصمت عنها.

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية عبد الكريم خلف ان العراق له الحق بالتأكيد في اتخاذ اي اجراء اذا أطلقت قوات شركة بلاكووتر الرصاص على مدنيين.

حصانة

ونقلا عن وكالة الانباء الفرنسية فان الشركات الامنية الخاصة في العراق تتمتع نظريا بالحصانة نفسها العائدة للدبلوماسيين الذين تتولى حمايتهم، الا ان وضعها القانوني يبقى غير واضح وتتوقف الملاحقات القضائية المحتملة ضدها على القرار السياسي، بحسب ما يقول خبراء اميركيون.

ففي عام ٢٠٠٤، نشر الحاكم المدني الاميركي على العراق بول بريمر "القاعدة ١٧" التي تنص على ان عناصر القوة المتعددة الجنسية والبعثات الدبلوماسية وكل الموظفين غير العراقيين، مدنيين ام عسكريين، "يتمتعون بالحصانة تجاه اي اجراء قانوني عراقي".

ويقول الخبير القانوني السابق في وزارة الخارجية الاميركية واستاذ القانون الدولي في واشنطن بول وليامز ان قانون الحصانة شرعي مئة في المئة ويبقى ساري المفعول طالما ان الحكومة العراقية لم تعدل القانون بقانون واضح آخر.

ويمكن للعراق ان يجري هذا التعديل. الا ان مثل هذا الاجراء قد يثير اعتراضا من الولايات المتحدة التي تحتاج الى عناصر امنيين خاصين. ويقول "لو كانت الشركات الامنية لا تتمتع بهذه الحصانة، لما كانت موجودة في العراق".

على اي حال، ان تعديلا محتملا للقانون لا يمكن ان يكون له مفعول رجعي بشكل يشمل تبادل اطلاق النار الذي وقع الاحد وتورطت فيه شركة "بلاك ووتر" الامنية الاميركية الخاصة وادى الى مقتل عشرة اشخاص.

غضب شعبي

حادث ساحة النسور اوجد غضبا شعبيا وتحركا حكوميا سريعا ما سلط الضوء على الاعتماد المتزايد على الشركات الخاصة للقيام بمهام كانت توكل في السابق للجنود.

موقف الحكومة العراقية الصارم خلق جدلا كبيرا في الاوساط الغربية وحرض وسائل الاعلام على اعادة فتح ملفات الشركات الامنية التي تتهم بانها غير شرعية وتستنزف الموارد.

ومع ميل الحكومات الغربية لتقليص جيوشها في الوقت الذي استمرت فيه في شن الحروب تحولت تلك الحكومات للاعتماد بدرجة اكبر على المتعاقدين لسد الثغرة وتقديم كل شيء من الطعام الى تحليل معلومات المخابرات.ويرى مؤيدون حسب تقرير لرويترز نشر امس ان هذه الشركات تدخل القطاع الخاص بقوة وفعالية الى ساحات الحروب وتسمح للجنود بالتركيز على مهمتهم الرئيسية وهي القتال.

وفي المقابل يرى معارضون ان المتعاقدين هم جيش في الظل غير منظم تنظيما جيدا ويعمل خارج القانون.

يذكر ان هذه الشركات بدأت تنمو وتتشعب بعد نهاية الحرب الباردة حين عمدت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى الى خفض جيوشها بدرجة كبيرة.

وانتعشت هذه التجارة حين دخلت الولايات المتحدة الحرب في افغانستان وبعدها وبشكل خاص حين دخلت العراق عام ٢٠٠٣ .

وقال بيتر سينجر المحلل بمعهد بروكينجز الذي ألف كتابا عن الشركات العسكرية الخاصة "اتخذنا توجها اخذا في النمو ثم وضعناه على برنامج منشطات."

وأوضح سينجر ان الولايات المتحدة بحاجة كبيرة الى القوة البشرية لكنها لا تملكها في قواتها المسلحة القائمة على التطوع ولا يمكن ان توفرها لها الدول المتحالفة.

واستطرد قائلا "ماذا يحدث حين تكون هناك فجوة بين العرض والطلب. يهب شخص ما لسد الاحتياج."

ويقول دوج بروكس رئيس الرابطة الدولية لعمليات السلام التي تضم مجموعة من الشركات الخاصة العاملة في الامن والامداد والتمويل انه بالرغم من أن لا أحد يملك ارقاما دقيقة الا ان عدد المتعاقدين في العراق وحده يقدر بنحو ١٨٠ ألف متعاقد.

واذا صح هذا الرقم فهو يزيد على عدد القوات الامريكية في العراق والتي تقدر حاليا بنحو ١٦٧٥٠٠ جندي.

ويقول بروكس ان معظم المتعاقدين يشاركون في عمليات اعادة بناء ومهام أخرى غير عسكرية وان غالبيتهم عراقيون.وتقدر الرابطة وجود ما بين ٢٠ و٢٥ الف متعاقد امني في العراق غالبيتهم أمريكيون. ويقول بروكس ان اعضاء رابطته ومن بينهم شركة بلاكووتر اتفقوا على الالتزام بقواعد متبعة وان رابطته ستؤيد تنظيما أشد.

ورفض تلميحات بان المتعاقدين يشكلون قوات مرتزقة في الظل قائلا ان غالبيتهم لا يقومون بمهام عسكرية. وقال ان شركات التعاقد هذه هي لتوفير خدمات في مناطق الحروب وتمكين الجنود من التركيز على مهمتهم الاولى وهي القتال.

ومن وجهة نظر أخرى يقول نيك بيتشانيك وهو مخرج سينمائي بريطاني من أصل كرواتي اخرج فيلما وثائقيا عن المتعاقدين الامنيين بعنوان (شركة في الظل) ان انماطا مختلفة من البشر تعمل في هذا القطاع.وقال "التقيت بعدد من الاشخاص الذين اعتبرهم مثار شك على شاكلة الكاوبوي.

"لكني ايضا التقيت باشخاص على قدر كبير من المهنية ايضا يتحلون بدرجة كبيرة من الحرص ويفهمون تماما الدور الموكل اليهم."

في الحدث

خطوات المصالحة

جليل وادي

من بين الامور التي خلص اليها تقرير كروكر-بيتريوس ان هناك علاقة وثيقة بين الملفين الامني والساسي، وان التقدم في المجال السياسي ينعكس ايجابا على مجريات الوضع الامني الذي شهد تحسنا ملحوظا خلال الاشهر الاخيرة، والذي كان من ابرز مظاهره انخفاض معدلات العنف الطائفي والاستقرار النسبي الذي تحقق في بعض المناطق الساخنة.

واذا كان تحقيق المصالحة الوطنية احد اشكال التقدم في المجال السياسي، فان الخطوات المتخذة بهذا الاتجاه ما زالت دون المستوى المطلوب بحسب تقرير السفير والجنرال، بالرغم من ان الحكومة العراقية قد اتخذت خطوات تمهيدية تصب في هذا المشروع كاعادة بعض ضباط الجيش السابق الى الخدمة، واحالة الراغبين منهم الى التقاعد، وتقديم مشروع قانون المساءلة والعدالة الى البرلمان لمناقشته، وعقد العديد من المؤتمرات كمؤتمر العشائر ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

ومع ذلك ما زالت مسألة المصالحة يكتنفها الغموض وعدم الاتفاق سواء من جانب الاطراف المشاركة في العملية السياسية او الاطراف المعارضة لها، ما يتطلب ان يطرح مشروع المصالحة الوطنية بوصفه الطريق الوحيد الذي بمقدوره انقاذ العراق مما هو فيه على طاولة البحث بوضوح، ليتسنى تحديد المواقف بشأنه، بخاصة وان مواقف وآراء بعض الاطراف السياسية والجماعات المسلحة تشير الى ان هذا المشروع ما زال يقع خارج الادراك السياسي، وامكانية توظيفه في حل الازمة في العراق.

كما ان الوضوح الذي ينشده بعض السياسيين والرأي العام يراد به تحديد مفهوم المصالحة الوطنية، وتحديد الاطراف المتنازعة التي يهدف المشروع الى اجراء المصالحة بينها، واذا كانت هناك استثناءات فمن هي الجماعات غير المشمولة وما هي الآليات التي ستعتمد لاجراء ذلك.

ان المعطيات السياسية والامنية تؤكد ان المصالحة الوطنية حاجة اساسية تقتضيها المرحلة الخطرة التي تمر بها البلاد، اذ لا يمكن للعراقيين من الخروج من النفق المظلم الذي وضعوا فيه من دون تحقيق مصالحة وطنية ترضي جميع الاطراف وتنصف المتضررين، ذلك ان جميع الحلول التي لا تأخذ المصالحة الوطنية بالحسبان تنطوي على مخاطر جسيمة، ولن تحقق الاستقرار الحقيقي للعراق، بل انها تجعل من اطيافه ومناطقه بؤراً للتوتر في أي وقت، كما ان الاستقرار الذي يمكن تحقيقه من دون مصالحة سيكون هشاً، بما يتيح للجهات الاجنبية التدخل بالشأن العراقي متى رأت ان في ذلك مصلحة لها، وهذا ما أدركه تقرير أيلول.

ويجب ان لا يغيب عن البال ان الجهات التي وجدت نفسها في زاوية يتعذر معها الانضواء في العملية السياسية والمشروع الوطني لايغالها بدم العراقيين الابرياء، وتلك التي تعمل وفقاً لاجندات اجنبية، ستقف حجر عثرة في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية، لان مصالحها تقف على النقيض من استقرار الاوضاع، ولذلك ستستخدم لافشال المصالحة كل ما من شأنه توسيع شقة الخلافات بين العراقيين بما فيها الورقة الطائفية.

انطلاقا من هذه الحقائق لا بد ان ينظر للمصالحة الوطنية بموضوعية بعيدا عن المصالح الضيقة، او الارتجال في اتخاذ المواقف والاراء، او الانطلاق من حوادث ماضية، او الاستقواء بقوى اقليمية، ذلك ان النظرة الموضوعية المؤطرة بالروح الوطنية كفيلة بجعل المصالحة الوطنية ركنا اساسيا من اركان المشروع الوطني الذي يمكنه الانطلاق بالعراق الى آفاق رحبة.

ولجعل المصالحة الوطنية قابلة للتحقيق فانها تقتضي من جميع الاطراف تقديم التنازلات المتبادلة، وان لا تجد في تنازلاتها خسائر ذلك ان مكاسب المصالحة لن تقتصر على طرف من دون آخر، بل تطول جميع العراقيين، وستكشف عن حقيقة هذا الشعب المعروف بتسامحه وتمسكه الشديد بالسلام والمحبة.

ولاهمية هذا المشروع الانساني الكبير، فان على الجهات المعنية الاستعجال باتخاذ الاجراءات المناسبة، ذلك ان التأخير يعني في جانب تعميق الجراحات العراقية، واتساع شقة الخلافات السياسية، ما يجعل المصالحة هدفاً بعيد المنال، مع ان الخروج من الازمة لا بد من ان يكون من بابها ان عاجلاً ام آجلاً.

اعضاء في مجلس الشيوخ: على واشنطن تسليم مهمات الامن الى العراقيين

ترجمة : نادية فارس

صرح ثلاثة اعضاء من مجلس الشيوخ الامريكي لهم ثقل كبير في عملية التصويت انهم احسوا بخيبة امل بعد عودتهم من بغداد اخيرا بسبب عدم تحقيق تقدم في مجال المصالحة السياسية، مؤكدين ان على الولايات المتحدة الامريكية نقل مسؤولية الامن بسرعة الى الجيش العراقي.

واعلن السيناتور الديمقراطي كين سالازار: علينا اتخاذ قرار حاسم يقضي بتسلم الحكومة العراقية والشعب العراقي مهمة توطيد الامن في البلاد.

وكان حديثه ذلك ضمن مناقشة محورها، الجيش الامريكي لا يستطيع توطيد الامن في البلد.

وقد رافق سالازار في رحلته الى العراق كل من السيناتور ج.بنوي من الحزب الجمهوري وعضوين آخرين من الديمقراطيين مؤيدين تصريحاته وانطباعاته مؤكدين ان الوحدة الوطنية ستكون عاملا فاصلا في تهدئة الاوضاع والتخفيف من العنف في العراق.

وحول الموضوع صرحت سنوي، بانها لم تشعر بوجود دافع قوي لدى السياسيين العراقيين، يلح في تحقيق المصالحة الوطنية، او توحيد البلاد، كهدف يتحمس له الجميع.

اما العضوان الاخران وهما من المشرعين، واولهم وهو الديمقراطي من بنراسكا، السيناتور بين نيلسن، فقد ابدى تأثره بما حققه الجيش الامريكي، ولكنه، يحاول مع زملائه استكشاف طرق لاستغلالها، في مناقشات مجلس الشيوخ من اجل تغيير ستراتيجية الحرب، فيما وراء الانسحاب ومن اجل هذا الغرض، فان اجتماعاتهم ستتواصل، لنقل انطباعاتهم عن الرحلة، ووضع خارطة للاستراتيجية المقترحة ولكن التوقعات لتغيير مهم في السياسة الامريكية تجاه العراق، ما تزال تواجه عقبات رئيسة وتأتي في مقدمتها حق الفيتو للرئيس بوش.

واضاف نيلسن ان الانسحاب الكامل سيترك الفوضى وسيخلق لامريكا المشكلات في المستقبل.

ان التعليقات التي تثار من قبل المشرعين الديمقراطيين تشير الى تواصل تحفظهم ازاء الحرب في العراق، ويعمل حاليا كل من كارل ليفن، عضو المجلس ورئيس لجنة خدمات التسليح وعضو المجلس جاك ريد، على وضع مقترح يدعو القوات الامريكية الى دور قتالي اصغر، ويحاول الاثنان كسب تأييد عدد من الجمهوريين مثل سنوي، ولكن الخطة المقترحة لا تزال في طور الاعداد.

ولسالازار خطة خاصة به تستند على توصيات مجموعة دراسة العراق واعلن انه قد اعاد النظر في تلك التوصيات مضيفا اليها ان الادارة ان واصلت مقاومتها لوضع خطة للانسحاب من العراق فسيكون الوقت ملائما لمجلس الشيوخ ان يضع شروطه او رفض التخصيصات المالية المقررة للجيش، من اجل ارغام ادارة البيت الابيض على التغيير وما دامت القوات الامريكية هناك بذلك العدد الكبير الموجود حاليا، فانها ستكون بمثابة غطاء الامن بالنسبة للعراق.

الجدل حول الانسحاب

دعوا السياسة جانباً من أجل إنقاذ العراق

كيسنجر

هنري كيسنجر
ترجمة : نوال لايقة

هناك حقيقتان تحددان الجدل الذي له معنى حول السياسة المتعلقة بالعراق. لا يمكن وضع نهاية للحرب بالوسائل العسكرية وحدها. ولكن. في الوقت نفسه لا يمكن وضع نهاية لها من خلال التخلي التام عن ساحة المعركة. لأن التحدي الذي يمثله التطرف لا يعرف حدودا.

إن الانسحاب المفاجئ من العراق لن ينهي الحرب. بل سيغير توجيهها فقط. داخل العراق. يمكن أن يتحول الاقتتال الطائفي إلى حرب إبادة. ويمكن أن تعود للظهور ظاهرة المناطق التي تشكل قواعد للإرهابيين.

هذا ما يعنيه تعبير الانسحاب "المتهور" –وهو انسحاب يجعل الولايات المتحدة تفقد السيطرة على الأحداث. سواء داخل العراق. في المواجهة مع الإرهاب. وفي العالم ككل.

العدد المناسب للقوات الأمريكية في العراق لن يتم اكتشافه من خلال التنازلات السياسية داخل الولايات المتحدة. إذا تحول عدد القوات في العراق إلى اختبار للسياسة الأمريكية. فإن كل انسحاب سيولد مطالب بانسحابات إضافية. إلى ان يؤدي ذلك إلى انهيار الأطر السياسية والعسكرية والنفسية.

إن السياسة المناسبة حيال العراق تتطلب اتجاها سياسيا محددا. لكن البعد السياسي يجب أن يكون ممرا للإستراتيجية العسكرية. وليس استقالة منها.

صحيح أن الانسحابات الرمزية التي يطالب بها البعض قد تهدئ المخاوف الآنية للجماهير. ولكن يجب أن ننظر إليها على أنها مجرد مسكنات.

البعض يقول أن الانسحاب الكامل هو الذي سيؤدي إلى أفضل النتائج السياسية. في النهاية. سوف يتحمل السياسيون المسؤولية –أمام شعوبهم وأمام التاريخ –ليس فقط مسؤولية ما طمحوا إلى تحقيقه. بل مسؤولية ما كان يجب أن يخشوه أيضا.

ليس في تاريخ الشرق الأوسط ما يشير إلى أن التنازلات قد تمنح صاحبها النفوذ والتأثير. وعلى هؤلاء الذين يحثون على ذلك أن يوضحوا لنا ما يقترحون علينا فعله إذا أدى هذا الانسحاب المفاجئ إلى العواقب الوخيمة التي يتوقعها أغلبية الخبراء والدبلوماسيين.

أن ما نفتقد إليه ليس جدولا للانسحاب. بل نفتقد إلى خطة سياسية ودبلوماسية مرتبطة بإستراتيجية عسكرية. فالسؤال الذي يطرح نفسه لا يتعلق بما إذا كانت المجتمعات العربية والإسلامية قادرة على أن تصبح ديمقراطية. بل يتعلق بما إذا كانت هذه المجتمعات قادرة على التعاون مع أمريكا عسكريا وسياسيا.

في المجتمعات المتجانسة. يمكن لأقلية أن تطمح إلى أن تصبح أكثرية من خلال الانتخابات. لكن هذا بعيد الاحتمال في المجتمعات ذات الانقسامات الطائفية أوالاثنية. العراق هو بلد متعدد الطوائف والإثنيات.

إن حث أمريكا للعراقيين على المصالحة الوطنية ينطلق من مبادئ دستورية مستقاة من التجربة الغربية. ولكن من المستحيل تحقيق ذلك خلال الفترة الزمنية التي حددت لزيادة عدد القوات. وقدرها ستة شهر. وخاصة في بلد له إرث طويل من الصراعات الإثنية والطائفية.

نحن نعلم من خلال التجارب أن محاولة التأثير على بنية سياسية هشة –وخاصة تلك الناجمة عن انتخابات تحت الرعاية الأمريكية – قد يوقعها في أيدي المتطرفين. كما أن الإحباط بسبب سوء الأداء في بغداد ليس مبررا كافيا لفرض كارثة استراتيجية على أنفسنا.

مهما بلغ عدد الأمريكيين الذين يعارضون قرار التدخل أو السياسة التي اتبعت بعد ذلك. فإن الولايات المتحدة موجودة في العراق الآن من أجل خدمة الالتزامات الأمريكية حيال الاستقرار العالمي وليس كخدمة لحكومة بغداد.

من المحتمل أن البنية الحالية في بغداد غير قادرة على تحقيق المصالحة الوطنية لأن ممثليها تم انتخابهم على أساس طائفي. الأسلوب الأفضل هو التركيز على الأقاليم الرئيسية الثلاثة وتشجيع تشكيل إدارة تكنوقراط فعالة وإنسانية في كل منها. تشكيل حكومة إقليمية فعالة سيؤدي إلى انخفاض العنف وتعزيز دور القانون وانتعاش الأسواق. مما سيمنح العراقيين. خلال فترة قصيرة من الزمن. فرصة لتحقيق المصالحة الوطنية –وخاصة إذا لم يكن أي من الأقاليم الثلاثة قويا لدرجة تسمح له بفرض إرادته على الآخرين بالقوة.

السبيل الحاسم الآخر للتغلب على أزمة العراق هو طريق الدبلوماسية الدولية. فدول كثيرة تدرك أن أمنها الداخلي وبقاءها سوف يتأثران بما سيؤول إليه الوضع في العراق.

هذه السلبية لا يمكن أن تستمر. والطريقة المثلى لهذه الدول لمواجهة قلقها حيال الوضع قي العراق هي أن تشارك في بناء مجتمع مدني في البلد. والسبيل الأفضل بالنسبة لنا كي نشجع ذلك هو أن نحول عملية البناء خطوة بخطوة إلى جهد تعاوني دولي تحت إدارة متعددة.

لن يتحقق كل ذلك من خلال خطوة واحدة. ولكن المؤتمر الدولي لجيران العراق. والذي ضم أيضا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. قد أسس منتدى محتملا لهذا. وسيكون من المفيد جدا أن ترعى الأمم المتحدة هذه الجهود.

إن إتباع استراتيجية كهذه هو الطريق الأمثل إلى تقليص الوجود العسكري الأمريكي على المدى الطويل.

ولن نتمكن من تحقيق أي من هذه الأهداف إلا إذا تحقق شرطان اثنان: أن تحتفظ الولايات المتحدة في المنطقة بوجود عسكري يمكن لحلفائها أن يعتمدوا عليه. ويفرض على خصومها أن يأخذوه على محمل الجد. والأهم من كل ذلك. على البلاد أن تدرك بان وجود حزبين سياسيين متنافسين قد أصبح ضرورة. وليس مجرد تكتيك.

انترناشنال هيرالد تريبيون
٢٠٠٧/٩/١٧

قرية شفته..المنطقة الاكثر خضرة في ديالى

مهدي مراد

(شفته) قرية تقع جنوب مدينة بعقوبة لاتبعد عنها سوى كيلومتر واحد اطلق عليها أهالي المدينة اسم المنطقة الخضراء لالمبانيها او عمرانها ولا لأن ساكنيها من اصحاب النفوذ بل لأنها منطقة خضراء ببساتينها وبقلوب ناسها وبالأمان والسلام الذي يحيط بها كما تحيط الهالة بالقمر ، ويكفي ان تتجول في ازقتها وأن تتأمل في عيون أهلها كي تدرك انها تعبق بالخضرة والجمال وهي اجمل من ان تشوبها شائبة وأن يحدث فيها ما حدث في باقي القرى والمدن ، فلا حوادث تعكر أمنها وصفوها ولا احقاداً ولا طائفية تنشز سمفونية الطبيعة الخلابة فيها وكما تمرها المتعدد في الوانه تعددت فيها العشائر والطوائف ففيها الزبيد وبنو تميم وطي والجميلات والمجمع وآخرون .. جميعهم أخوة تربطهم علاقات جيرة وتصاهر لا يضع في حسابه تعصب طائفي او عشائري ، في افراحهم واتراحهم يتزاورون ويتآزرون ويبذل بعضهم لبعض الغالي والنفيس دون ان يفكروا فيما اذا كان الطرف الآخر من العشيرة الفلانية او الطائفة العلانية ، لهم تاريخ مشرف في مقارعة الظلم والطغيان اذ قدموا الكثير من الشهداء ، وازعهم افكار تقدمية تفضل في بعض تفاصيلها ومفاصلها التقدم (المدني)الذي حدث على مثابة بضع مئات من الامتار ، حيث لعبت ثقافة التسامح والتعايش السلمي دورا مهما عزز نظرتها الى العلاقات الانسانية والاجتماعية ومنحها بعدا اكثر انسانية واصرارا على الالتزام والتميز ، يشهد على ذلك القاصي والداني حين يتأمل فيما حدث خلال العامين الماضيين بشكل خاص حيث سادت نظم وقوانين القرون الوسطى داخل محافظة ديالى وفي اغلب مدنها ومناطقها الاكثر عمرانا وتحضرا من .. قرية شفته.!!

وليس هذا فحسب ، انما استطاعت هذه القرية الصغيرة ان تستوعب مئات العوائل النازحة من المناطق الساخنة وبضمنها مركز مدينة بعقوبة ، فضلا عن النازحين من بغداد وباقي المحافظات حيث وفرت لهم الأمن والضيافة على اكمل وجه ، ولم تكتف بهذا فحسب بل استطاعت ان تحافظ على كل ما لديها وما اضيف اليها في اصعب الظروف وفي اشد الأزمات قسوة حيث وصل الوضع الأمني في ديالى الى شبه انهيار كامل واوشكت الجماعات المسلحة ان تبسط نفوذها على جميع المناطق في ديالى وبضمنها مركز المدينة لكن صمود شفته جعل الانتصار غير مكتمل ومنح الحكومة المحلية والجهات الأمنية فيها دافعا معنويا كبيرا ، وعزز من موقف بعض المسؤولين الذين اصيبوا باحباط كبير فراحوا يجادلون من يسائلهم او يتندر على هزيمتهم بأن ثمة مناطق يشار لها بالبنان لم تسقط وأولها (قرية شفته) التي تقع على يمين الداخل الى مركز بعقوبة القديمة ؟!

لكن هذه القرية والتي تسمى (جورا) قرية ، بكت مع الباكين في خضم ازمتهم ومعاناتهم وآزرت المسؤولين وحفظت بصمودها ماء وجههم ، حتى اذا مامرت العاصفة وهدأت الاجواء وصار بوسع بعضهم التجول هنا وهناك آمنين .. نسوا فضلها وتنكروا لها ، فلم يتم ادخالها ضمن خطة الاعمار الا بما يوازي عشر معشار باقي المناطق ، ولم يتم توفير المساعدات للعوائل النازحة اليها الا بطريقة غير متحضرة وتنتمي الى العصور الوسطى حيث يتم ادخال شاحنة او اثنتين تحت حراسة الجيش بدعوى انها مساعدات سيتم توزيعها على المواطنين في القرية لكن حين يتجمع الناس تتحرك الشاحنات الى مكان اخر ويتم العبث بمشاعر وكرامة المواطنين ووضعهم في موضع الاستجداء.

ترى هل بهذه الطريقة تكافأ (شفته) الخضراء؟ وهل فكر مسؤول في ان يرسل لجنة لتقصي احتياجات هذه القرية من الاعمار والبناء ؟

المفارقة ان هذه القرية تضم الكثير من المثقفين والاطباء والمهندسين والمبدعين وتضم ايضا نشاطا رياضيا يفوق حجم استيعاب هذه القرية حيث هناك اربعة فرق لكرة القدم وعدد كبير من الرياضيين الذين يمارسون عدة نشاطات رياضية بضمنها كمال الاجسام ورفع الاثقال وكرة الطاولة والشطرنج . دون ان تتوفر لهم أية معونة او مكان مناسب لممارسة مثل هذه النشاطات.